ممتن لها IGF ملحوظة: هذه الترجمة متاحة بفضل المساهمة التطوعية للسيدة زينة بو حرب

رسائل IGF2020

الادماج

1- ما الذي يتعين على أصحاب المصلحة القيام به لتطوير وتنفيذ مبادرات وسياسات مستدامة تعزز الإدماج الرقمي الهادف للجميع والقضاء على جميع أشكال الفجوة الرقمية؟

يجب أن يكون **الوصول إلى الإنترنت بشكل هادف وشامل** مبدأ إرشاديًا لجميع السياسات والمبادرات المكرسة للقضاء على الفجوة الرقمية. يعني الوصول الهادف أن المستخدمين يمكنهم الوصول إلى الإنترنت باستمرار، مع بيانات كافية واتصال سريع وجهاز مناسب. وهذا يعني أيضًا أن المستخدمين قادرون على الوصول إلى المحتوى والخدمات (خاصة المحلية) ذات الصلة باحتياجاتهم وواقعهم. السياسات التي تركز على تمكين هذا الوصول تحتاج إلى أن تكون راسخة في السياقات المحلية والاستجابة للاحتياجات الحقيقية.

سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على أوجه عدم المساواة الرقمية والحاجة إلى مزيد من العمل لتحقيق الوصول الشامل وعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب. لذلك، فإن تسريع **نشر البنية التحتية** أمر ملح ويجب أن تشجعه الحكومات من خلال **أطر تنظيمية أكثر مرونة وابتكارًا ورشاقة** تفيد شركات الاتصالات والحلول البديلة مثل الشبكات المجتمعية والمشغلين الريفيين. ومن الأمثلة على ما يمكن القيام به في هذا الصدد مراجعة نهج صناديق الخدمة الشاملة، وتسهيل الوصول إلى الطيف، وتبسيط إصدار التراخيص اللازمة لنشر البنى التحتية، وضمان الترابط بين الشبكات التقليدية والبديلة.

الشبكات المجتمعية هي عوامل تمكِّن من تأمين الانترنت ذات المغزى بكلفة معقولة. هناك حاجة لبناء القدرات التقنية للمجتمعات المحلية للتأكد من أن لديهم المهارات والمعرفة لبناء وتشغيل بنى تحتية آمنة ومستدامة.

الموارد المالية أساسية في تحقيق الترابط الشامل؛ بالاضافة الى التمويل الحكومي واستثمارات قطاع الاتصالات، فإن إيجاد نماذج التمويل المبتكرة يستحق مزيدًا من الاهتمام. يمكن أن يؤدي خفض الضرائب والأسعار لمعدات وأجهزة البنية التحتية أيضًا إلى جعل **الوصول إلى الإنترنت ميسور التكلفة**.

هناك حاجة إلى سياسات أكثر استدامة **للقضاء على الفجوة الرقمية التي تؤثر على النساء والفتيات والأشخاص المتنوعين بين الجنسين.** إضافة إلى توصيلهم بالانترنت، يعد تمكينهم من إنشاء محتوى رقمي أمرًا ضروريًا لبناء إنترنت أكثر شمولاً. يجب أن تكون مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي على الإنترنت أولوية أيضًا؛ تعد الأطر القانونية القوية وتعزيز القدرة على التطبيق، فضلاً عن الإجراءات المستمرة من قبل المنصات عبر الإنترنت، أساساً يبنى عليه.

يجب على شركات التكنولوجيا والمؤسسات العامة والمنظمات الأخرى ضمان استجابة المنتجات والخدمات والمحتوى الرقمي لاحتياجات **الأشخاص ذوي الإعاقة**. تشمل الإجراءات المطلوبة تطبيقًا أكثر صرامة للتنظيمات المتعلقة بإمكانية الوصول، وزيادة الوعي بإمكانية الوصول بين خبراء التكنولوجيا، وضمان إمكانية الوصول إلى التقنيات الرقمية **عن طريق التصميم**. هناك حاجة أيضًا إلى أطر قانونية مناسبة لمعالجة حواجز الملكية الفكرية وإخفاقات السوق المتعلقة **بإنتاج وتوزيع المحتوى الرقمي الذي يمكن الوصول إليه**.

يتطلب تعزيز التعددية اللغوية والتنوع الثقافي عبر الإنترنت حشد المزيد من الموارد المؤسسية والمالية. يجب على الحكومات والقطاع الخاص والهيئات غير الربحية تمكين المجتمعات المحلية والسكان الأصليين من إنتاج محتوى رقمي بلغاتهم، ورقمنة تراثهم الثقافي، وإدارة حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بها. يمكن لمجتمع التكنولوجيا أيضًا المساعدة من خلال تطوير التقنيات التي تتيح الإدماج الرقمي للغات منخفضة الموارد (اللغات المحكية واللغات المهددة بالانقراض وما إلى ذلك). بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الحكومات

وشركات التكنولوجيا أكثر نشاطًا في تمكين **القبول العالمي** (UA) لأسماء النطاقات الدولية (IDNs) وعناوين البريد الإلكتروني ضمن خدماتها وتقنياتها. هناك حاجة إلى مزيد من التوعية وتنمية القدرات – من جهتي العرض والطلب - لأصحاب المصلحة من أجل فهم أفضل للفوائد الاجتماعية والفوائد التجارية طويلة الأجل لدعم جاهزية القبول العالمي.

هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات (من القطاعين العام والخاص) لتطوير **المهارات الرقمية** بين المواطنين. إلى جانب اكتساب المهارات التقنية، يحتاج الناس إلى التمكين لممارسة التفكير النقدي واستخدام التكنولوجيا بطريقة آمنة وذات مغزى للنهوض بحقوقهم.

تكافل الجهود مطلوب لضمان **الوصول العادل إلى المحتوى الرقمي** للتعليم والبحث والثقافة والعمل وما إلى ذلك. تشمل الحلول التي ينظر بها بشكل أكبر نماذج الوصول المفتوح ومبادئ وممارسات الإقراض الرقمي الخاضع للرقابة ومعالجة التحديات المتعلقة بنماذج التسعير والوصول والتوزيع للكتب الإلكترونية.

يجب أن يكون **التعليم عبر الإنترنت** عادلاً وشاملاً ونوعيًا. يجب أن تتعاون الحكومات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص لضمان الوصول المجدي إلى الإنترنت والمحتوى التعليمي، و أيضًا إلى بيئات التعلم عبر الإنترنت التي تراعي احتياجات جميع الأطفال والمتعلمين، بما في ذلك أكثرهم ضعفًا. إن مجرد نقل التعلم وجهًا لوجه إلى بيئة عبر الإنترنت لا يكفي. تحتاج المدارس والجامعات إلى تصميم مناهج مبتكرة للتعلم والتدريس وإعادة التفكير في المناهج والنماذج التربوية. يعد إنشاء أطر لتطوير القدرات الرقمية للمعلمين أمرًا أساسيًا. وكذلك ضمان سلامة وأمن وخصوصية ورفاهية الأطفال والطلاب.

أدت جائحة كوفيد -19 إلى تسريع **التحول الرقمي** في جميع أنحاء العالم؛ تحتاج الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون إلى البناء على ذلك وزيادة الاستفادة من إمكانات التقنيات الرقمية كعناصر تمكين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى المجتمع الدولي واجب دعم البلدان النامية في هذه الجهود؛ يمكن القيام بذلك من خلال أدوات تنمية القدرات التي (1) تساعد البلدان على وضع التنظيمات وبناء المؤسسات لإدارة تطوير ونشر واستخدام التقنيات الرقمية التي تفيد المجتمع ككل، و (2) تمكين أصحاب المصلحة الآخرين من المساهمة في عمليات الحوكمة هذه.

2- ما هي السياسات واالتنظيمات وهياكل الدعم اللازمة لبناء البيئات التمكينية للاقتصادات الرقمية الشاملة التي تتيح للجميع االاستفادة من مزاياها في كل من البلدان المتقدمة والنامية؟

هناك المزيد مما يتعين القيام به لتمكين الأفراد، وخاصة في البلدان النامية، من **الاستفادة من الاقتصاد الرقمي والاستعداد لمستقبل العمل.** يحتاج صانعو السياسات إلى تطوير وتنفيذ سياسات وتنظيمات مرنة و مستندة إلى البيانات تكون مخصصة لضمان الوصول المجدي إلى البنية التحتية والتكنولوجيا؛ إصلاح الأنظمة التعليمية لزيادة التركيز على المهارات الرقمية والمهارات الشخصية؛ ودعم الابتكار وريادة الأعمال.

ستستفيد **الشركات الصغيرة والمتوسطة** والمبدعون من الدعم (من الحكومات واللاعبين الكبار) في جهودهم للانضمام إلى السوق الرقمية. يمكن أن تتراوح التدابير من مبادرات تنمية القدرات (التي تركز، على سبيل المثال، على تطوير مهارات الأعمال التجارية الإلكترونية) إلى التمويل الأولي، وحاضنات الأعمال التجارية وصناديق الحماية التنظيمية.

تحتاج الحكومات والقطاع الخاص إلى معالجة أوجه **التمييز المتعلقة بمشاركة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى في الاقتصاد الرقمي.** تعد إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى اقتصاد المنصة أو غيرها من الأعمال التجارية الرقمية، وضمان المعاملة العادلة للعمال أمثلة على الإجراءات المطلوبة.

يمكن أن يساعد التنسيق عبر الحدود لسياسات معينة في تسريع تنمية اقتصادات رقمية أكثر شمولاً واستدامة. السياسات التي تركز على إزالة الحواجز أمام التجارة الرقمية عبر الحدود وتعزيز المنافسة في السوق هي أمثلة على ذلك.

يمكن أن يؤدي تسريع **الشمول المالي** وتوسيع الوصول إلى **الدفع الرقمي** بشكل سريع وموثوق وآمن إلى دعم النمو الاقتصادي الشامل وتعزيز ريادة الأعمال والحد من الاقتصاد غير الرسمي وتحسين حياة المواطنين. تحتاج الحكومات إلى العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين لبناء بنى تحتية مناسبة للمدفوعات الرقمية وتشجيع استخدامها من قبل التجار والمستهلكين (من خلال تنمية القدرات، والحوافز الضريبية، وما إلى ذلك).

الأطر القانونية مطلوبة لدعم حقوق العمل في الاقتصاد الرقمي وتعزيز مبادئ العمل العادل (الأجر العادل، العقود العادلة، المداخيل العادلة، القدرة على التجميع). يجب أن تركز مثل هذه الأطر على **حماية الناس، وليس الوظائف**، ويجب تنفيذها بشكل صحيح. يمكن أن تكون مدونات الممارسات الجيدة التي يقودها القطاع الخاص للعمل العادل حلاً مكملاً.

3- كيف يمكن ضمان أن تكون مساحات السياسات والإجراءات التي تعالج قضايا الإدماج الرقمي شاملة وتعزز المشاركة النشطة والهادفة لهؤلاء الأشخاص والمجتمعات التي يأملون التغلب على تحديات الإدماج الرقمي الخاصة بهم؟

على سياسات الإدماج الرقمي في حال اردناها فعالة وكفؤة ومستدامة، أن يكون تطويرها وتنفيذها **بمشاركة نشطة من المجتمعات المستهدفة** (الشباب والنساء والمجتمعات الريفية، وما إلى ذلك). تختلف أوجه عدم المساواة الرقمية، لذلك من المهم وضع مثل هذه السياسات في سياقها وتكييفها مع احتياجات المجتمعات المستهدفة.

لا يقتصر الإدماج على النواحي السياساتية فحسب، بل يجب أن يشمل مساحات التكنولوجيا. تحتاج هذه أيضًا إلى دمج آراء واهتمامات المجتمعات المختلفة مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة. على سبيل المثال، يحتاج القطاع الخاص إلى النظر في دمج ذوي الإعاقة ضمن مختلف مستويات المنظمات، وفهم واقع تحديات واحتياجات هؤلاء الأشخاص، وإشراكهم في تصميم التكنولوجيا والمنتجات الرقمية.

هناك **حاجة إلى نماذج أكثر شمولية وتشاركية وابتكارية لإدارة الإنترنت** على المستويين الوطني والدولي. تتمثل إحدى طرق دفع المزيد للمشاركة في عمليات حوكمة الإنترنت في ربطها بشكل أفضل بالوقائع على الأرض. من المرجح أن يشارك المواطنون وأصحاب المصلحة الآخرون بعملية الحوكمة إذا فهموا كيف تؤثر قضايا حوكمة الإنترنت عليهم بشكل مباشر.

يجب على أصحاب المصلحة خلق المزيد من الفرص **لمشاركة فعالة ومستدامة وذات مغزى للشباب والنساء والأشخاص المتنوعين جنسياً والمجموعات الاقل تمثيلاً الأخرى** في مساحات إدارة الإنترنت (بما في ذلك مجالات صنع القرار). إن ضمان أن تكون هذه المساحات آمنة وسالمة، ولا تمس بالرموز، وتكسر الصوامع، وتخصيصها بمزيد من الموارد (بما في ذلك المالية) لبرامج تنمية القدرات هي عناصر أساسية.